

Distr.: General
18 April 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لليمن لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة إليكم من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية اليمن، عبد الملك المخلافي، بشأن وضع مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في صنعاء، في ضوء المضايقات المستمرة التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة ومكاتبها على يد الميليشيات الحوثية (انظر المرفق).

(توقيع) خالد ح. اليماني
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

أود أن أشيد بدور الأمم المتحدة ودوركم شخصيا في رعاية عملية السلام في اليمن والإشراف على تقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني، الأمران اللذان ساهما بشكل مباشر في التعامل مع الأزمة الإنسانية وخففا من معاناة الإنسان اليمني.

أكتب إليكم اليوم بشأن وضع مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في صنعاء، وسبق أن خاطبتكم الحكومة ونهت بأن الميليشيات الحوثية تسعى للسيطرة على عمل مكاتب الأمم المتحدة والتأثير على أدائها ودفعها للإخلال بمبادئ عملها وحياديتها واستقلالها ونزاهتها.

لقد عمدت الميليشيات الحوثية إلى وسائل مختلفة لتحقيق هذه الغاية، ومن ذلك تقصير فترة إقامة موظفي الأمم المتحدة الدوليين في صنعاء إلى ثلاثة أشهر فقط، وبهذا يفقد الموظفون الدوليون عامل الاستمرارية والاستقرار في العمل، بما يؤثر على قدراتهم في تنفيذ مهامهم، مما يدفع إلى الاتكال بشكل كامل على الموظفين المحليين الذين عمدت الميليشيات إلى استخدام أساليب الترويع والتهديد والاحتجاز والإخفاء القسري تجاههم لفرض رؤية الميليشيات في تحقيق غايتها في السيطرة على أداء مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في اليمن، وكانت رسالة نقابة موظفي الأمم المتحدة في اليمن بتاريخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٨ إلى الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، والتي اطلعنا على صورة منها، صريحة بهذا الشأن. هذا عدا كثير من الانتهاكات والممارسات التعسفية التي تمارسها الميليشيات الانقلابية تجاه جهود الأمم المتحدة الإنسانية. وإن هذه الانتهاكات والممارسات تتطلب موقفا حازما من الأمم المتحدة لحماية موظفيها في اليمن وتأدية وظائفها بما يتفق مع مبادئ عملها.

إن الحكومة اليمنية حريصة على استمرار مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها في تقديم خدماتها الجليلة للشعب اليمني في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية دون استثناء، بصيغة تضمن مبادئ الحيادية والاستقلالية والنزاهة، وهنا أجدد طلب الحكومة اليمنية بنقل إدارة مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها إلى المناطق الحرة من الميليشيات الانقلابية، مع استمرارها بالعمل في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، وهو الوضع الذي سيساهم بشكل إيجابي في تمكين الأمم المتحدة من العمل واتخاذ القرارات وتقييم الأوضاع بعيدا عن ضغوط وممارسات الميليشيات الانقلابية، مع استعداد الحكومة التام لتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإنجاز ذلك. فمنذ بداية الحرب في اليمن أثبتت الحكومة أنها شريك مسؤول للأمم المتحدة ومكاتبها ووكالاتها العاملة على مختلف الأصعدة، وأنها حريصة على استمرار جهود الأمم المتحدة في اليمن بما يتفق مع مبادئ عملها.

إننا نفهم جيدا جوانب قلقكم من نقل مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى المناطق الحرة، والحكومة اليمنية على استعداد، بالتعاون مع قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، للجلوس مع المسؤولين في الأمم المتحدة لمناقشة هذه الأمور، وإيجاد الحلول المناسبة لضمان استمرار مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تقديم خدماتها للشعب اليمني في إطار يتفق مع استقلاليتها وحياديتها ونزاهتها، وبما يضمن أمن وسلامة طواقم الأمم المتحدة الدولية والمحلية العاملة في اليمن.

(توقيع) عبد الملك عبد الجليل المخلافي

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية